

ذلك المحصر تلك التعريفات مبنية على اعتبارها هو الشايح
في الاستعمالات الاعلى اعتبارا التوارد واذ كان معنى الفعل
والحرف كذلك فامتنع الحبر عنهما التنبيه التاسع
الفعل مدلوله كلي ولما ذكر في التنبيه الثامن من جهة
الاشترك بعد بينهما ذكر في التنبيه التاسع جهة الاقتران
اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث كآدم
باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معين
الى موضوع ما في كليته نظر بل هو باعتبار تمام معنا
كالحرف فكما ان لفظه من موعه ضوعه وضعا اما الكثر
ابتداء معين خاص بخصوصه كذلك لفظه ضرب موعه
وضعا اما لكل نسبة للحدث الى علمها بخصوصها
فجعل من اقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم
ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مستقلا
بالمفهومية قد يتحقق في ذوات متعددة صالحا للا
نساب الى كل منها فجاز نسبه الى خاص منه امي
كل واحد منها فيجوز به ايما الفعل بالفعل اعتبارا ذلك
الحدث

الحدث عن شئ وهو بهذا الاعتبار مسند دائما اذ قد
اعتبر في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله
مسندا اليه دون الحرف فيتحصل مدلوله اي تعقل
مدلول الحرف الذي هو تحصيل الذهب اتماما يحصل
اي بتبعيته ما يحصل مدلول الحرف له من موعه متعلقه
واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقيق فلا يعقل الغير
فلا يكون محبرا به كالا يكون محبرا عنه لذلك التنبيه العا
في ضمير الغائب وفي كليته نظر تمام وجه النظرات
الضمير مطلقا سواء كان للغائب او للمتكلم او للمخاطب
موضوع لكل من المشخص وضعا كلييا اما فقد علم منه
ان في كليته ضمير الغائب باعتبار توهم وضع كل واحد من
افراد المفهوم كلي كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور
نظرا وفي بعض النسخ وفي كليته وجزئيته نظرا وجهه
ان كثيرا ما يكون المرجع اليه الضمير الغائب كلييا كما يكون
جزئيا والحكم بانته في احدهما مجاز بعيد لكثرة الجزم بكليته
وغير نيته محل النظر فتماما والحواته قد يكون كلييا او